

نصف قرن على الحقبة النفطية... وماذا عما تبقى من عمر النفط

في نهاية هذا الشهر تحتفل البلاد بمرور خمسين عاماً على تصدير أول شحنة من النفط الكويتي التي كانت إيذاناً ببدء الحقبة النفطية ، ولعله يفترض أن تكون هذه المناسبة التاريخية فرصة حقيقية للتوقف والتأمل فيما كان يتطلع إليه أجدادنا وآباؤنا من خير مأمول وازدهار يتحقق لهم ولمجتمعهم ولبلادهم ولأبنائهم وأحفادهم من بعدهم ، عندما أدار المغفور له الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت الأسبق مفتاح أنبوب النفط في العام 1946 ، لتصدير شحنة النفط الأولى .

وعندما نتتبع ما نشر في ملف هذا العدد من سجل للمفاوضات الكويتية مع شركات النفط الأجنبية نلمس مدى الحرص الوطني الذي تحلى به المفاوض الكويتي ممثلاً بشخص المغفور له الشيخ أحمد الجابر الصباح للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الحقوق الكويتية في تلك الأوقات والظروف .

ولئن كان الله عز وجل قد أفاء علينا بنعمته ، التي أنعمها علينا ، حيث كان للإيرادات المتأينة من بيع النفط أثرها الإيجابي البالغ في توفير الموارد الضرورية لبناء الدولة الحديثة ووضع أسس البنية التحتية وتوفير فرص التعليم والتطبيب والسكن اللائق للمواطنين ، فإنه مما يؤسف له أنه في أوقات لاحقة فقد تركز وضع غير طبيعي للاقتصاد والمجتمع الكويتي ، بحيث فقدت الكويت دورها ومكانتها كميناء مزدهر ومركز تجاري وخدمي ناشط في المنطقة ، كما تحوّل اقتصادنا من اقتصاد منتج يعتمد العمل والتنافسية فأصبح اقتصاداً ريعياً يعتمد على مورد ووحيد ، حيث يشكل الانفاق الحكومي أساس النشاط الاقتصادي ، واختلّت العلاقة بين القطاعين الخاص والعام وضعفت القدرة الانتاجية للقطاعات غير النفطية ، وشاعت القيم الاستهلاكية بين المواطنين وتحول المواطن الكويتي ، الذي كان يجوب البحار بحثاً عن الرزق الى مجرد مستهلك للسلع المستوردة والخدمات المدعومة أو المجانية التي تقدمها الدولة ، وبرز الموقف السلبي من العمل... ولم يعد الدخل مرتبط بالعمل والانتاج .

وبكل اسف فإنه ، خلال معظم سنوات النصف قرن المنقضي من عمر النفط ، لم تتم الاستفادة من الثروة النفطية لصالح تنمية حقيقية وجادة ، وكان ذلك واضحاً في سنوات فورة اسعار النفط خلال السبعينات .

وها نحن اليوم، نواجه بداية أزمة هذا النفط من الاقتصاد الريعي، في ظل تزايد العجز في الميزانية وتآكل الاحتياطي العام للدولة، حيث لم يعد ممكناً بحال من الأحوال الاستمرار في السير على ذات النهج السابق بأساليب انفاقه غير المبررة وبقيمه الاجتماعية السالبة.

ولقد أكدت "الزمن" في العديد من افتتاحياتها أن المخرج الواقعي من هذه الأزمة، والطريق المفترض لاستثمار ما تبقى من عمر النفط، تلك الثروة الآلية ذات يوم إلى نضوب، هو تبني مشروع لنهضة الكويت يحولها من مجرد دولة منتجة للنفط وينقلها إلى الوضع الذي كانت تشكله الكويت تاريخياً ويفترض بها أن تكون عليه بوجود النفط أو بدونه، بإعتبارها ميناء المنطقة ومركزها التجاري والمالي والخدمي.

إن مشروعاً تنموياً كهذا الذي نطرحه ليس حلاً ولا هو ضرب من ضروب الخيال، بل هو واقع كانت تعيشه الكويت قبل النفط، وتتوافر اليوم امكانيات له، بشرط أن تتحدد الوجهة التي يراد لبلادنا ومجتمعنا السير فيها، وعندما تستعيد الكويت مكانتها كميناء للمنطقة ومركز تجاري ومالي وخدمي فإنها لا بد أن تعتمد اقتصاديات السوق والتنافسية، وايضا فإنه لا بد أن تتاح الفرصة لجميع أفراد المجتمع من كافة الفئات للمساهمة في العملية الانتاجية بحيث تكون لهم ذات الحقوق وعليهم مسؤولية أداء ذات الواجبات، مما يتطلب ترسيخ وتعميق القيم الإيجابية والمفاهيم العصرية للمواطنة المسؤولة وتوعية المواطن بها.

إننا أحوج ما نكون اليوم، إلى استلهام تلك الآمال الكبار والروح الوثابة والهمم العالية التي كان الكويتيون مفعمين بها قبل نصف قرن، لبناء كويت النهضة، فالانسان وليس النفط هو أساس الحياة